

لحظة فارقة

من خلال الانفتاح فقط ستمكن بلدان التحول العربي من تحقيق النمو القوي واسع النطاق الذي تحتاجه مجتمعاتها بشدة



ديفيد ليبتون
النائب الأول لمدير عام
صندوق النقد الدولي

لا تزال

الصحة العربية، التي بدأت في شكل ثورة أطلق شرارتها بائع متجول من بلدة ريفية تونسية ضحى بحياته في ديسمبر ٢٠١٠، هي السائدة في الأحداث التي تشهدها المنطقة. وفي الشهر التالي، انطلق في مصر نداء «عيش، حرية، عدالة اجتماعية» وترددت أصداؤه في معظم العالم العربي. ولا يقتصر نطاق التغيير المطلوب سياسيا فقط - بل إنه يمتد إلى عمق النطاق الاقتصادي. ويطالب المواطنون بأن يكون لهم رأي في كيفية حكم بلادهم وبالوصول على فرص أكبر لتحقيق طموحاتهم الإنسانية.

وبعد مرور عامين، نجد أن مستقبل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا غير واضح. ويواجه صناع السياسات تحديا أنيا يتمثل في تحقيق التطلعات الكبيرة لدى المواطنين وتنفيذ الإصلاحات الصعبة المطلوبة للسيطرة على المالية العامة ودعم النظم المالية التي أصابها الضعف. كذلك تتضح صعوبة المضي قدما بالإصلاح الاقتصادي في ظل الصراع السياسي حول المسائل الدستورية وقضايا الحوكمة بالإضافة إلى الجدل الدائر حول دور الدين في الحياة العامة.

وينبه البعض محذرا إلى أن الثورة في المنطقة تتجه نحو الفشل. ولكنني أرى أنها قد تتخذ واحدا من ثلاثة مسارات. فقد يتحقق أحد الأمور التالية:

- ميل نحو الفوضى الاقتصادية، إذا ما أدى التكاليف على السلطة السياسية إلى الحيلولة دون تحقيق الاستقرار، ناهيك عن الإصلاح؛
- أو تحقق الاستقرار من خلال إعادة التأكيد على المصالح المكتسبة في عالم الأعمال، بما يتيح فترة زمنية خالية من التدهور الاقتصادي ولكنها كفيلة بإعادة المنطقة إلى الكساد الاقتصادي أو النمو الضعيف على أفضل تقدير؛

- أو ظهور اقتصاد جديد، حيث تبدأ الحكومات المفوضة حديثا في تلمس طريقها بالتدرج للقضاء على الاضطرابات الاقتصادية وإجراء الإصلاحات من أجل إتاحة فرصة اقتصادية أكبر لشعبها.

ولا شك أن المسارين الأولين غير مرغوبين ولكن المسار الثالث سيكون عسيرا. فالحالة الراهنة للاقتصاد العالمي لا تسمح بسهولة إجراء إصلاحات كبيرة. فتباطؤ الاقتصاد العالمي، ومظاهر عدم اليقين المستمرة في أوروبا، وارتفاع أسعار الغذاء والوقود، والصراع الدائر في سوريا، مع ما تشهده من خسائر مؤسفة في الأرواح، كل ذلك يهدد

بالتأثير على المكاسب الهشة التي تحققت في المنطقة خلال العامين الماضيين.

وبالنسبة للقادة الذين يحاولون توجيه دفة التحول السياسي الصعب، فإنهم يواجهون تحديا جسيما في سبيل تحقيق الاستقرار والتحول. فما هي احتمالات النجاح؟ وما الذي يستطيع المجتمع الدولي القيام به، إن أمكن، للتأثير في النتائج؟

منطقة في حالة تحول

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هي منطقة متنوعة اقتصاديا، وتضم ٢٠ بلدا سكانها أكثر من ٤٠٠ مليون نسمة وإجمالي ناتجها المحلي ٣ مليار دولار أمريكي - حوالي ٦٪ من مجموع سكان العالم و٤٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي. وهناك اختلاف كبير بين ظروف بلدان هذه المنطقة. وتمتلك بعض هذه البلدان احتياطيات نفط وغاز هائلة، بينما يتعين على بلدان أخرى استيراد الطاقة والغذاء. غير أن أهم الإحصاءات الاقتصادية بالنسبة لهذه المنطقة هي أن الصادرات غير النفطية في المنطقة، كل المنطقة، قيمتها ٣٦٥ مليار دولار، أي أنها تعادل تقريبا صادرات بلجيكا، وهي بلد عدد سكانه ١١ مليون نسمة وليس ٤٠٠ مليون. فهذه المنطقة تعاني من ضعف الاندماج في الاقتصاد العالمي.

وقبل نزول الناس إلى الشوارع بفترة طويلة، واجهت بلدان التحول العربي - وهي مصر والأردن وليبيا والمغرب وتونس واليمن - التحدي المتمثل في توفير فرص العمل لسكانها من الشباب الذين تتزايد أعدادهم بسرعة. ورغم عدة جولات من الإصلاحات، فلم تتمكن اقتصاداتها من توليد الوظائف الكافية. وكانت هناك ثلاث مشكلات ذات صلة.

أولا، كان هناك افتقار للانفتاح على أهم أسواق التصدير وإتاحة فرص النفاذ إليها. وثانيا، في بعض البلدان، تمت زيادة دعم الطاقة وغيرها عدة مرات لتهدئة سخط السكان مما ترك الميزانيات في حالة توسع مفرط لا تدع مجالاً للاستثمار في التعليم والرعاية الصحية ومشروعات البنية التحتية. وثالثا، في الحالات التي جرت فيها محاولات للقيام بإصلاحات هيكلية مؤثرة، كان هناك تصور شائع بأن السيطرة على الاستثمارات في القطاعات الجديدة لا تزال في يد صفة مختارة. وكانت النتيجة هي الافتقار إلى الحيوية الاقتصادية وارتفاع البطالة واستمرار زيادتها، خاصة بين الشباب الذي يتمتع بمستوى جيد من التعليم.



المنطقة فحسب بل على الاقتصاد العالمي أيضا، يصبح من الواضح ضرورة قيام المجتمع الدولي بتوفير ما يكفي من التمويل وفرص التجارة والمشورة بشأن السياسات من أجل دعم التغيير الإيجابي. ونحن من جانبنا في صندوق النقد الدولي نحاول أن نكون على مستوى التحدي. ولا نزال في هذه الفترة الصعبة نقدم المشورة لبلدان

لا يقتصر تأثير زيادة التكامل التجاري على تحقيق النمو وفرص العمل فقط، فمن شأنه فرض الانضباط وتوفير الحوافز بما يساعد على إرساء استراتيجية الإصلاح الصحيحة.

المنطقة حول كيفية الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي عن طريق إدارة الصدمات التي مرت بها، وكيفية التأكد من حماية الأسر ذات الأوضاع الهشة خلال فترة التحول، وإرساء الأساس لتحقيق نمو يوفر فرص عمل جديدة.

وقد تحولت طبيعة مشاركتنا في جهود بلدان المنطقة من التركيز أساسا على تقديم المشورة إلى المساعدة في التمويل. ففي العام الماضي وحده، قدمنا قروضاً مجموعها ٨,٥ مليار دولار للأردن والمغرب واليمن، كما أننا حددنا المسار مع الحكومة المصرية لتقديم مجموعة من الترتيبات الداعمة، ونأمل أن تساعد اليمن من خلال اتفاق لاحق مكمل للمساعدة الطارئة التي قدمناها العام الماضي. ونحن على استعداد أيضا لتقديم المساعدة المالية لتونس. وفي ليبيا، التي لا تحتاج إلى التمويل وإنما إلى بناء القدرات، فقد عززنا الدعم المقدم لها للمساعدة في إعادة بناء المؤسسات والاقتصاد بعد انتهاء فترة الصراع في عام ٢٠١١.

وبينما يستطيع الصندوق مساعدة البلدان على تحقيق الاستقرار وإصلاح اقتصاداتها، المهمة من الضخامة بحيث يتعين على المجتمع الدولي بأسره بذل مزيد من الجهود.

وقد أتاحت شراكة دوفيل، التي أطلقتها مجموعة الثمانية في عام ٢٠١١، إطاراً تنسيقياً مفيداً لكنها لا تستطيع تقديم كل المطلوب وحدها. وسيكون من الضروري أن يقوم المجتمع الدولي، بما في ذلك أعضاء مجموعة الثمانية، والشركاء الإقليميين مثل دول مجلس التعاون الخليجي، والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية، بتقديم الدعم الكافي من حيث التمويل وبناء القدرات. وينبغي أن يعمل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على تحسين فرص التجارة أمام المنتجات والخدمات من بلدان المنطقة. أما الخبرة الفنية القيمة من البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير وغيره من المؤسسات المالية فيمكن أن تعجل من وتيرة الاستثمار في القطاع الخاص - مثلما حدث في أوروبا الشرقية والوسطى.

ويجب أن يحدد كل بلد من بلدان المنطقة مسار إحداث التغيير فيه. ويجب أن تكون هذه العملية قائمة على المشاركة. وسوف يكون من الضروري أن يتوفر لها التأييد واسع النطاق، فلا يمكن للمستويات العليا أن تفرض خطط الإصلاح، مهما كانت سليمة من الناحية الفنية.

وليس هناك مجال للإخفاق في الوصول إلى اتفاق حول تحديد رؤية مشتركة ومقنعة. فاحتمالات العودة إلى الوضع الراهن القديم تكاد تتحقق. لكن هناك مزايا كبيرة لتنفيذ الإصلاحات المؤثرة. فإذا حققت بلدان التحول العربي نمواً يتجاوز المعدل المتوقع بنقطتين مؤثرتين، فسوف تستطيع أن تخفض معدل البطالة بواقع النصف على مدار خمس سنوات، وسيكون بمثابة إنجاز كبير. ■

ولتحقيق النمو القابل للاستمرار على نطاق واسع، ينبغي أن تنتقل بلدان الشرق الأوسط من الاستثمار الذي تسيطر عليه الدولة إلى الاستثمار الخاص ومن الصناعات المحمية إلى النمو بقيادة الصادرات. وباختصار، يجب أن يصبح القطاع الخاص المصدر الرئيسي للنمو.

أهم مجالات الإصلاح

لتحقيق هذه الأهداف، أرى أربعة مجالات تحتاج إلى الإصلاح.

١- زيادة التركيز على التجارة: التكامل الاقتصادي هو الاستراتيجية الأساسية لتحقيق النمو على نطاق وبجدول زمني يتيحان توفير الوظائف الكافية وتحقيق الرخاء لسكان هذه البلدان الذين تتزايد أعدادهم بسرعة. ولا يقتصر تأثير زيادة التكامل التجاري على تحقيق النمو وفرص العمل فقط، فمن شأنه فرض الانضباط وتوفير الحوافز بما يساعد على إرساء استراتيجية الإصلاح الصحيحة. والبلد الذي يفتح أمام المنافسة الدولية لا شك أنه سيجد ما يلي من الإصلاحات الأخرى أمراً منطقياً، لأن من شأنها تعزيز قدرته التنافسية.

٢- تحسين مناخ الأعمال وتيسير الحصول على التمويل: تؤدي اللوائح التنظيمية المعقدة إلى عرقلة توفير الوظائف وتحقيق النمو في المنطقة. ففي مصر، على سبيل المثال، هناك ما لا يقل عن ٣٦ ألف لائحة تنظيمية تؤثر حالياً على عمل القطاع الخاص. وبالتأكيد، ليست مصر هي البلد الوحيد الذي يعاني مشكلة اللوائح التنظيمية المرهقة. فهناك عدد كبير من الأحزاب السياسية الجديدة تستند بالفعل إلى دعم أصحاب المشروعات الصغيرة ومن ثم فهم يدركون أن تحسين مناخ الأعمال هو من أهم الأولويات. وهناك قيد كبير آخر على النمو الاقتصادي في بلدان التحول العربي، وهو عدم توافر التمويل للشركات. ففي الوقت الراهن، تستفيد الشركات الكبرى الراسخة من معظم الائتمان الخاص، ولا يستخدم البنوك إلا ١٠٪ فقط من الشركات لتمويل الاستثمار. وهذه أقل نسبة من التمويل المصرفي على مستوى العالم.

٣- دعم سوق العمل وتحسين التعليم: تتراوح بطالة الشباب بين ١٨ و ٣٠٪ في مصر والأردن والمغرب وتونس. وفي مصر ينضم إلى سوق العمل ٦٥٠ ألف نسمة سنوياً. وتواجه المرأة مشكلات خاصة في تأمين ما تحتاجه من وظائف، حيث يقتصر عدد العاملات من النساء على حوالي الربع فقط في مصر والأردن والمغرب وليبيا. ويهيمن القطاع العام على سوق العمل، كما تتسم قوانين العمل بالجمود. وينبغي أن تعمل الحكومات على تخفيض الحوافز السلبية لتوظيف العمالة، مع الاستمرار في توفير الحماية للعاملين. وفي نفس الوقت، لا تحظى القوى العاملة بالقدر الكافي من التعليم، وتفترق إلى المهارات الفنية في الهندسة والعلوم. فلا بد أن يتحول تركيز التعليم من تدريب الشباب للانضمام إلى الخدمة المدنية إلى تأهيلهم للعمل في القطاع الخاص.

٤- إقامة شبكة حديثة للأمان الاجتماعي بدلاً من الدعم غير الموجه: تكلف دعم الأسعار في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حوالي ٢١٠ مليار دولار في عام ٢٠١١، أي أكثر من ٧٪ من إجمالي الناتج المحلي للمنطقة. وإلى جانب ارتفاع هذه التكلفة، فإن هذا الدعم ليس كفوفاً في مساندة الفقراء. أما شبكات الأمان الاجتماعي، الموجهة لدعم من هم بحاجة إليها بالفعل فهي طريقة أكثر كفاءة وفعالية. ولبناء التأييد الجماهيري، لا بد من طرح شرح واضح للإصلاحات، مع تقديم التزامات ذات مصداقية بأن وفورات الدعم سوف تنفق على الاستثمارات وأن فئات المجتمع ذات الأوضاع الهشة ستتحقق لها الحماية.

دور المجتمع الدولي

وحيث ننظر في التكاليف المحتملة للمسارين غير المرغوبين اللذين أشرت إليهما منذ قليل، والمزايا التي يعود بها المسار الثالث ليس على